The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 8,N.3, PP. 135-161
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ٨، العدد ٣، ٢٠١٦ ص ص 135-١٦١

Problematic of capitalist development in Iraq
The state jostled of the class

Musa Khalaf Awad (*)

اشكالية التطور الرأسمالي في العراق
تزاحم الدولة للطبقة

موسى خلف عواد (*)

Abstract

This research is interested in the problem of the relationship between state functions and component analysis of capitalist private economic - Social as a system should have to be effective in the process of the evolution of the capitalist economy in Iraq, this process has historically taken a variable path in the formation of the capitalist mode of production, despite the spread of capitalist relations of production in the economy Iraqi society, according to the stages of transition distorted,

And because the state in Iraq are also not constituted in accordance to the social-economic relations did not perform the required historical roles in the synthesis of the national capital within the social - economic variety active in economic development, any of them state or national Iraqi capital was unable to represent the roles required of them economic efficiency .

-Whatever the ownership of failure, does the Iraqi economy today according to the new political transformations that take a course in writing consistent with the terms of capitalist development and the re-opening of the relationship

-between the state and the national capital in Iraq

Keywords: state functions, capitalist, Iraq, social-economic relations .

المستخلص:

يهتم هذا البحث في تحليل إشكالية العلاقة بين مهام الدولة والمكون الرأسمالي الخاص كمنظومة اقتصادية-اجتماعية كان ينبغي لها ان تكون فاعلة في عملية التطور الاقتصادي الرأسمالي في العراق هذه العملية التي أخذت مساراً تاريخياً متعثراً في تشكيل نمط الإنتاج الرأسمالي بالرغم من انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالي في الاقتصاد والمجتمع العراقي وفقاً لمراحل انتقالية مشوهة، ولان الدولة في العراق هي الأخرى لم تشكل وفقاً لعلاقات إنتاج اجتماعية – اقتصادية صحيحة لم تؤدي الأدوار التاريخية المطلوبة في تخليق الرأسمالية الوطنية ضمن تشكيلة اجتماعية– اقتصادية فاعلة في التطور الاقتصادي ،فأي منهما الدولة ام الرأسمالية الوطنية العراقية كانت عاجزة في تمثيل ادوار الفعالية الاقتصادية المطلوبة منها ؟.

(*)Professor Dr, Administration & Economic College , Al-Qadisiyah University.

ومهما كانت عائديه الاخفاق ،فهل للاقتصاد العراقي اليوم على وفق التحولات السياسية الجديدة ان يأخذ مساراً خطياً متسقاً مع شروط التطور الرأسمالي ويعيد انتاح العلاقة بين الدولة والرأسمالية الوطنية في العراق ؟.

فرضية البحث:

ان المسار التاريخي في تحقيق التطور الرأسمالي غير الناجز في الاقتصاد العراقي لايزال متعثرا لأسباب معظمها رهينة لاختلال علاقة بنية الدولة العراقية ومنهجها الاقتصادي غير المستقر مع الرأسمالية الوطنية العراقية التي تعرضت الى الاحباط والهزيمة والمزاحمة امام مقررات وجودها وماهية فاعليتها ، وهذه العلاقة القائمة على استبداد الدولة المركزية وصعود مركزيتها ولايسمح استمرار هذه العلاقة في تحقيق شروط احداث التطور الاقتصادي وفقاً لعلاقات اقتصادية ليبرالية ووجود رأسمالية وطنية فاعلة.

اولا: مسار تاريخي غير خطي للتطور الرأسمالي

اذا كان روستو كما هو حال اصحاب المدرسة التاريخية في قراءة التاريخ الاقتصادي للمجتمعات الانسانية ومسار تطورها، فهو اكثر من رسخ اعتمادية فكرة التمرحل في حتمية التطور الاقتصادي وفقا لملاحظات معيارية للقياس كان للمدرسة الماركسية سبقا في تأكيد حتمية المسار الانتقالي لأنماط الانتاج وبطريقه لا يمكن القفز عليها وعلى وفق هذا فان التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية تخضع في مراحل تطورها مسارا ماديا تاريخيا في تطور علاقات الانتاج وتحقيق التراكم الرأسمالي داخلها من خلال توفير الشروط التاريخية لمتطلبات اطوار انتقالها وعلى وفق تحقيق هذه الشروط يتقرر مستوى التطور الاقتصادي وتعجيله من تشكيلة اجتماعية-اقتصادية الى اخرى بمعنى القدرة على تحقيق التراكم الرأسمالي الايجابي لذلك نقرر بهذا الاعتماد المرحلة التاريخية التي تقف عندها المجتمعات من مراحل التطور اللاقتصادي والاجتماعي،ولعل التجارب التاريخية لهذه المجتمعات في قدرتها على تحقيق الشروط المادية والثقافية للتطور،نجد امامنا انجازا لبعضها هذه الشروط واقرار مراحل الانتقال لأنماطها في الانتاج والتراكم الرأسمالي ،ومنها في معظم المجتمعات خارج تجارب الدول الغربية لم يتوافر لها القدرة على تحقيق شروط الانتقال في مسار تطورها الاقتصادي من خلال تعثرها او الابطاء في تحقيق اطوار الانتقال في انماط الانتاج وتحقيق المستوى والمعدل المطلوب تاريخيا في التراكم الرأسمالي لأسباب تم مراجعتها في دراسات التنمية والتطور الاقتصادي .ولكن الحقيقة البراغماتية التي يجب ان نؤكد عليها في الاقتصاديات المختلفة اليوم هي عدم ادراك هذه الاقتصادات لمتطلبات الشروط التاريخية(1).للانتقال حيث لم نشهد قوى اجتماعية بمنهج فكري اقتصادي يلمس هذه الشروط والتعامل معها حسب استحقاقها التاريخي لأسباب ترتبط بالمكون الثقافي الى جانب المحتوى التاريخي الخارجي الذي تعرضت له التشكيلات الاجتماعية غير الغربية ،وعند هذه المستوى من الاعتماد ربما ندرك وبمنحى واقعي ودون خطاب عاطفي ان جميع التشكيلات الاجتماعية– الاقتصادية المتخلفة والتي يقدر لها اللحاق وفقا للمسار التاريخي للتطور خضعت لمستوى أدنى من المعرفة الفكرية والعلمية ومستوى اكثر طغيانا من عدم القدرة على تداول المعرفة والافكار حتى هذه المجتمعات كانت صلابة في اعتماد عقائدها وبطريقة عنيفة اشد في الركون الى مناهجها الثقافية والعقائدية وهنا على الاقل نستطيع القول ان هذه المجتمعات ربما لم تتمكن من انخراط في منظومة التحولات الفكرية والمعرفية دون ان يكون هناك منحى ديماغوجي في تفسير التخلف وفقا لنظريات لها محتوى عنصري طائفي.

أن ظاهرة التخلف في التشكيلات الاجتماعية في المحيط على حد وصف "بربش" هي لم تسمح للقوى الاجتماعية داخلها ان تطلق مقررات الانتقال في انماط الانتاج وتطورها وعلى عكس المجتمعات الغربية في القدرة على اطلاق القوى الاجتماعية لقدر هائل من المعرفة الفكرية والعلمية استطاعت معها من تخليق قوى اجتماعية اخرى كإطلاق الدولة القومية في التجربة الاوربية في القرن السابع عشر للميلاد حتى اصبحت الدولة سلطة الطبقة الرأسمالية الناشئة في تحقيق الشروط القانونية والمادية في تراكم راس مال وفوائضه وعلى هذا النحو كانت لهذه التجربة قوى الاجتماعية تبادل الادوار في انجاز الشروط التاريخية للتطور الاقتصادي. كذلك في انجاز الشروط التاريخية للتطور الاقتصادي .كذلك استطاعت بعض المجتمعات الغربية ان تطلق ثروة معرفية وعلمية كالثورة الصناعية في التجربة البريطانية او تلك الثورة المعرفية عند الفرستون في علم الاجتماع السياسي والتأسيس لمنهج الليبرالية الاقتصادية والسياسة ع قواعد من التعاقد الاجتماعي وعلى مستوى الفكري استطاعت مدارس فكرية متعاقبة من التجاربه والفيزوقراط الى الرأسمالية الليبرالية والتجارية والتأصيل العلمي لما يعرف بعلم الاقتصاد وسياسته(٢).

ان النحو الذي اشرنا له فان التشكيلات الاجتماعية– الاقتصادية التي لم تتمكن من اللحاق في معطيات تجربة التطور الاقتصادي للغرب لم نشهد لها هذا المسار الفكري والمعرفي والعلمي وهي من الشروط اللازمة لتحقيق التطور الاقتصادي الى جانب وجود القوى الاجتماعية التي كانت قدرة اقتصادية تتداول الادوار في تحقيق هذه الشروط فكانت الدولة والرأسمالية كطبقة اجتماعية/اقتصادية تتولى احكام هذا المسار التاريخي للتطور وفق منحني فكري ومعرفي وبصيرورة تاريخية تولت عملية الانتقال في انماط الانتاج والتراكم الرأسمالي على حين لم يكن للقوى الاجتماعية في التشكيلات الاجتماعية المتخلفة ان تتخلق على نحو سليم وبسبب تشوهاتها التكونية وبسبب هشاشتها سواء على قوى راس مال الخاص او على مستوى الدولة التي ظهرت تاريخيا ام لممارسة ادوارا كمبورادورية او نشأت وفقا لمحتوى فكري خارجا عن مفهوم الدولة طبقا للشروط التطور الرأسمالي وممارسة دورا منظما في انجاز الانتقال في انماط الانتقال في انماط الانتاج والتراكم الرأسمالي (3).

ان التجربة التاريخية للتطور الرأسمالي في حالة الاقتصاد العراقي تخضع لذات الادوات التحليلية التي تخضع لها في التفسير في عدم انجاز التطور الر اسمالي في جميع التشكيلات الاجتماعية\ الاقتصادية المتخلفة وباعتماد متابعة الاطوار التاريخية لأنماط الانتاج وتراكم راس المال في الاقتصاد العراقي نلاحظ وعلى نحو متسق ان الايقاع التاريخي لوقائع التطور الرأسمالي تاريخها تبدا مع قيام الدولة العراقية في عام ١٩٢١, وماسبق هذا التاريخ لم يكن يدرك البحث اية علاقات انتاج او قوى انتاج يمكن ان يشار الى ادوارها حتى ان المحتوى السياسي والاقتصادي للقوى الاجتماعية لم يظهر له معالم متسقة عدا علاقات انتاج غير رأسمالية الاعلى نحو نمط الانتاج الاقطاعي في ظل سلطات استبدادية ادنى من مفهوم الدولة وهو حتى نمطا يحتكم لعلاقات قبلية سيادية قبل ان يكون نمطا لعلاقات الانتاج لها مستوى محدد من البناء الطبقي ولم تكن هذه الاليات تمتلك القدرة على تدوير الفائض الاقتصادي ولهذا لم يستطع ان يحقق التراكم الرأسمالي الى جانب ذلك لم يكن هذا النمط متجاورا مع القوى الاجتماعية اخرى مثل طبقة التجار او وجود قوى دولة فالسلطة العثمانية الخلافية لم تمارس ادوار الجباية القسرية للضرائب والاتاوات وفقا لعلاقات الدولة المقدسة وعلى نحو ما سنذهب في هذا البحث من تحليل عجز القوى الاجتماعية العراقية في تحقيق شروط التطور الرأسمالي الا اننا لا ننفي ان الاقتصاد العراقي شهد اطوارا انتقاليا في انماط الانتاج والتراكم الرأسمالي حتى شهدت التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في التجربة العراقية بعد قيام الدولة العراقية بنية اجتماعية مؤسسية وفقا للمسار الفكري السياسي الغربي فتشكلت علاقات انتاج رأسمالية من علاقات نقدية واجرية وتداول

ربوي لأدوار النقود الى جانب فعاليات انتاجية مرسملة وعلاقات في التبادل التجاري في اطار تقسيم اجتماعي دولي . بمعنى ان قوى السوق اخذت تشكل في اطار هذه المرحلة التاريخية لظهور القوى الاجتماعية وقوى السوق كأحد اهم الشروط علاقات الانتاج والتراكم لنمط الانتاج الرأسمالي(4).

ثانيا :احباط شروط السوق الرأسمالية في العراق

ربما نستطيع القول ان العراق مع مطالع ظهور الدولة المدنية شهد حضور فاعل اجتماعي حديث ممثلا بوجود مؤسسة الدولة وكذلك نستطيع ان نقبل ان العراق اخذ يشهد عدة تحولات في انماط الانتاج الكلي و انماط الاستهلاك الجماهيري،حتى اصبح المجتمع العراقي يشهد فعالية اقتصادية وفقا لعلاقات الانتاج الرأسمالي ,ثم امتدت اثار الاندماج في نظام الاقتصاد الرأسمالي وان كان طرفا هامشيا فقد تشكلت داخل الاقتصاد والمجتمع العراقيين روافد التطور الاقتصادي والاجتماعي منها ادخال التعليم الرسمي الحديث وظهور الجهاز الاداري بخدماته الحديثة لبناء البنى التحتية،حتى تحسنت معدلات التحضر

وظهور قطاع واسع من الخدمات ونمو الأنماط الاستهلاكية .وكان لنمو قطاع الخدمات الى نموا مضطردا في ظهور الطبقة الوسطى كما تشكلت ومنذ عقد العشرينيات العلاقات التجارية في السوق حتى نقول ازدهار في الليبرالية التجارية والتي امتدت كمرحلة تاريخية حتى منتصف عقد الستينات، وان كان المجتمع العراقي لم يشهد بشكل واسع الى منتصف عقد السبعينيات مجتمعا صناعيا بالمعنى الذي يعتمد اسلوب الفوردية في الانتاج والتايلورية في اسلوب الادارة ولكن بعدها والى حد ما اخذ يشهد الاقتصاد العراقي هذه الاساليب الرأسمالية في علاقات الانتاج والادارة وخاصه في قطاع الخدمات(5)

السؤال هنا هل كانت هذه التحولات البنيوية والسلوكية في المجتمع العراقي كافية لان تحقق شروط التطور الرأسمالي ؟ ام هذه تحولات لم تكن كافية؟ والاجابة هنا حتما نقول ان علاقات الانتاج الرأسمالية والتحولات البنيوية التي لم تكن كافية في ظل عدم توافر شروط السوق الرأسمالية الحرة كشرط لازم لوجود مسار متسق للتطور الر اسمالي فعلى المستوى النظري وفلسفة السوق كما هي في الاقتصاد العراقي ان يتوافر قوى السوق في تقرير مستوى التطور الرأسمالي فالوقائع التاريخية للتطور الرأسمالية في العراق وحتى يومنا هذا شهدت نواقص حاكمه في شروط السوق الرأسمالية فهو على الاقل لم يشهد-:

-1اقتصادا قائما على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بشكل واسع.فالاقتصاد العراقي يشهد علاقات ملكية اما صغيرة او هامشية.

-2وجود التخصيص وتقسيم العمل حتى ان جميع الدراسات تؤكد ان الفعاليات الاقتصادية الرأسمالية الوطنية العراقية لم تشهد تخصصا واضحا في الاعمال فقد مارست هذه الطبقة البرجوازية الناشئة نشاطات مختلطة في مجالات التجارة والخدمات والفعاليات الصناعية الصغيرة في ان واحد(6).

ثالثا:- فاعلية القوى الاجتماعية في تطور الرأسمالي في العراق

الانتقال عبر انماط الانتاج وفقا لمسارها التاريخي في مختلف التشكيلات الاجتماعية-الاقتصادية لا تتم بالمطلق دون ان تكون هناك قوى اجتماعية فاعلة تتبادل ادوارها وربما تتكامل احيانا في التشكل والفاعلية بديناميكية مستمرة، ولعل ابرز هذه القوى الاجتماعية التي نذهب الى تحليل فاعليتها في تحقيق شروط التطور الرأسمالي في

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للعراق هي الدولة كمكون اجتماعي له ادوات تراكم راس المال والفعالية في التخليق واعادة تشكيل تقسيم العمل الاجتماعي وطبقة من السكان التي لها ممكنات راس المال والمهارة الكافية في تحقيق المشاركة في التراكم الرأسمالي(7).

1-1الدولة العراقية واعادة تشكيل نمط الانتاج

مارست الحقبة الاستعمارية مطلع القرن العشرين للعراق اول ادوار اعادة تشكيل نمط الانتاج من الاكتفاء الذاتي الكفافي الى تحول في بناء نمط انتاجي متكامل مع الاقتصادي الرأسمالي الغربي ضمن علاقة تقسيم عمل اجتماعي رأسمالي دولي على قاعدة السيطرة-التبعية وهي على الاقل كانت علاقة لابديل عنها لأحكامها التاريخية في منظور توزيع القوى الاجتماعية.

واذا ما غادرنا النوايا غير المؤكدة لسلطة الاحتلال البريطاني للعراق في هذه المرحلة في بناء وتشكيل هيكل الدولة تعتمد في مكونها اقتصادي على الاسواق ومكونها السياسي الليبرالي ،وهنا نلاحظ مع هذه الصيرورة للدولة ؛المحمية؛ وظيفة اقتصادية لم تكن راعية ولم تتمكن بالضبط من القيام بأدوارها في وجود نمط انتاج رأسمالي قائم وجود الرأسمالية الوطنية، حتى شهدت مرحلة صعود الدولة كمؤسسة اجتماعية حديثه طيلة عقد الخمسينيات من شواهد مهمه في تشكيل البنية المؤسسية والاجتماعية في مراحل مبكرة نسبيا من متطلبات الانتقال الى تحقيق شروط نمط الانتاج الرأسمالي والتطور الرأسمالي* وربما ندرك ان الدولة في العراق كادت ان تمارس مهمة تاريخية كبيرة في تشكيلات اهم القوى الاجتماعية المرافقة لها في اطار صيرورة شروط التطور الرأسمالي(8) الا و هي الرأسمالية الوطنية من خلال اعادة التشكيلات الطبقية من ملاكين الاقطاعيون وظهور البرجوازية عبر الطبقات الوسطى التي ظهر حضورها من خلال الجهاز الاداري للدولة ،ونشير هنا ان هذه المرحلة من الطور

التاريخي للدولة في العراق شهدت الدولة فعالية في اعادة انتاج علاقات الانتاج وتقسيم العمل الاجتماعي بوجه عام الى جانب دورها في تحقيق التراكم الراس مالي وبطريقة اظهرت نتائج مهمه على صعيد اعادة تشكيل علاقات السوق والرأسمالية حتى انجزت مدى مهم من شروط الانتاج المادية مثل البنى التحتية "الى جانب بناء السياسات الاقتصادية في التأثير على توجيه الدورة الاقتصادية والاستهلاك لما توافر للدولة من الموارد التي تمكنها من اعادة الانتاج (قوة العمل_ علاقات العمل)

1-2سلطة الدولة الريعية وبناء رأسمالية للدولة

مع نهاية عقد الخمسينيات بدا مرحلة بناء الدولة على وفق عقيدة سلطة العسكرة والايدلوجيا الراديكالية بدأت الدولة في التخلي مبكرا عن ادوارها الرعوية لنشاط الاقتصاد الخاص حيث اظهرت منذ العام ١٩٥٤ نشاطا ملحوظا في منافسة فرص الرأسمالية وخاصة في القطاع الصناعي حيث تولى مجلس الأعمار اقامة العديد من المشروعات الصناعية المشابه لتلك التي يمتلكها القطاع الخاص بمستوى اقل في حجمها والمستوى التقني حتى انها كانت بكفاءة انتاجية ادنى من كفاءة ذات النوع من المشروعات الخاصة حتى اخذت وتيرة نمو ما يعرف بصعود القطاع العام في حجم التراكم الرأسمالي والتأسيس لما يعرف برأسمالية الدولة الوطنية بعد ان توافر لهذه الدولة موارد مالية ريعيه من عوائد النفط والانغماس في منظومة ايدلوجية اشتراكية في الخطاب وفوضى الممارسة ومع بداية العام ١٩٦٤ شهدت الدولة حمى اجراءات تعسف البنية التحتية لرأسمالية الدولة عبر قرارات التأميم المعروفة والتي اظهرت سياسات قمع ونهب صريح للموجودات الرأسمالية الوطنية العراقية وهي عند مراحل الصيرورة والتكوين وعلى

مدى السنوات اللاحقة ومع صعود القوى الراديكالية العسكرية وتوافر حجم العوائد الريعيه اخذت الدولة تركز على راس المال الحكومي او ما يعرف بمنهج بناء رأسمالية الدولة الوطنية التي اصبحت المكون الاجتماعي -الاقتصادي الذي يتمتع بنفوذ في تشكيل علاقات الانتاج وتوزيع التراكم الرأسمالي الاستهلاكي مما ادى ذلك الى اختلالا هيكليا في توزيع قدرة وحضور القوى الاجتماعية لصالح الدولة الوطنية حتى اصبحت قوى اجتماعية|اقتصادية هامشية ليس لها حضورا رياديا والتحول الى ممارسة نشاطا هامشيا يعتمد على اعمال المقاولات الانشائية البسيطة حتى اخذت تتلاشى في وجودها كقوى اجتماعية /اقتصادية مؤثرة في مجال التنمية وبناء شروط التطور الرأسمالي ,وعلى هذا النحو تم في هذه المرحلة تفويض الاسس المادية والقانونية لوجود راس المال الخاص المحلي حتى ادركت مساعي التنمية في العراق لاحقا عوامل اجهاضها من خلال نمط التنمية الاقتصادية الذي استمر يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة(9) كان لحقبة ما بعد السبعينيات ومع ما ترتب من نتائج ما وفرته صدمة النفط من موارد ريعية نفطية هائلة وفي ظل البنى ايدلوجية من الشراسة في سلطة الدولة المركزية وبالرغم من اعلان الدولة صراحة نفي الرأسمالية الوطنية العراقية وع الرغم من عدم تخلي هذه الرأسمالية عن هواجسها وخشيتها من الخطاب الاقتصادي للدولة, الا ان الرأسمالية الوطنية العراقية تلقت من الدولة الفرصة في اقامة الشركات الخاصة والمختلطة او تأجير بعض ملكياتها* حتى استطاعت مع نهاية الثمانينيات ان تشهد نموا في نصيبها من تراكم راس المال ، ويعود هذا الى ما توفر لها من اعمال المقاولات والتجهيز. وكانت هذه الفرصة اوسع في عقد التسعينات وابان مرحلة العقوبات الدولية ،حتى بدأت الدولة تحت اثارها تبدي غزلا مستترا مع القطاع الخاص وتتخلى لحسابه عن العديد من الفعاليات الانتاجية والتجارية في ظل غياب المنافسة للمنتج الصناعي او الزراعي العراقي ،وقد شهدت هذه المرحلة برامج ما يعرف ؛بالإصلاح الاداري؛ الذي حاولت عبره الدولة محاكاة برامج للخصخصة في بعض الفعاليات الانتاجية والتخلي عن راسماليتها تحت تأثير تراجعه عوائدها الريعيه من النفط ، كما ان الرأسمالية الوطنية كانت لها قدرة افضل عن الافلات من العقوبات الدولية .الا ان الدولة العراقية رغم تمسكها باحتكارها لتراكم راس المال ومنهجها في حضور رأسمالية الدولة المركزية حتى شهدنا خلال عقد الستينات نموا نسبيا في تكوين راس المال لصالح الر أسمالية المحلية وخاصة على مستوى التراكم لراس المال الثابت في قطاع الصناعات المتوسطة والمشروعات الزراعية الرأسمالية والانشاءات بسببه بلغت نحو ٨٦,٤% من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٩.

١-٣ الدولة مقررات الاصلاح نحو السوق

وفقا لتبعات الاحداث السياسية عام ٢٠٠٣ دخل العراق طور اخر من الرعاية الاجنبية وهذه المرة جاءت وفقا للمزاج الامريكي تحديدا وهنا اخذ الاقتصاد العراقي وعلى نحو دراماتيكي يشهد ممارسة منهج سلطة الائتلاف المؤقتة في التأثير على الفعاليات الاقتصادية الكلية وكان اول هذه الممارسات هي الرزمة الاصلاحية في التعديل البنية التحتية والمؤسسية للقطاعات الاقتصادية الحقيقية والمالية والنقدية، في اطار توجيه الاقتصاد العراقي وتعديل الانماط الانتاجية باتجاه اقتصاد السوق (١٠).

وكانت ابرز هذه الاصلاحات التي تم اعتمادها من سلطة الائتلاف وبقيت اثارها الى الان وهي اصلاحات السوق المالية بقصد تحرير الاسواق والانتقال من رأسمالية الدولة المركزية القابضة الى محاولة دعم الرأسمالية الوطنية وعلاقات السوق المالية فكان صدور قانون البنك المركزي العراقي باعتماد ادوات السوق النقدية التي تعزز اتجاهات تحرير الاسعار الى جانب قانون تنظيم عمل المصارف الذي يسعى الى اتاحة الاندماج في الاسواق المالية

الدولية وتساعد الى تحرير التجارة والتمويل الخارجي وعلى هذا النحو جاء قانون الشراكات الاهلية في ظل هذه البيئة التنظيمية الجديدة كان يجري تحرير الفائدة والائتمان المصرفي بطريقة لم يشهد الاقتصاد العراقي لها نحوا مماثلا.

ان هذا التحرير في الاسواق المالية لم يرافقه بالمثل تحريرا يذكر في الاسواق الحقيقية على مستوى القطاعات الصناعية او الزراعية والتي تشهد جمودا في البقاء على انماط الملكية فيها لصالح رأسمالية الدولة التي ادارت ظهرها في تحرير الاسواق المالية العراقية عن جهود تذكر في اتجاه اعادت فاعليتها او حتى اعتماد برنامج للتخلي عنها من خلال البرامج الاصلاحية التي

لم تجد امامها بيئة سياسية واجتماعية متسقة مع متطلبات نجاحها وان المؤسسات الانتاجية العامة كشفت عن مستوى متدني من التكنولوجيا والقدرة على المنافسة في ظل سياسات تحرير واسع في الاسواق المالية العراقية . والتجارية، ان اجراءات تحرير الاسواق المالية والتجارية بعد عام ٢٠٠٣لم تعدل في نمط الدولة في العراق وربما اكدت المحتوى الريعي لها، وكذلك اكد هذا التحرير اعتماد الدورة الاقتصادية على نتائج سياسات الاتفاق التوسعية الاستهلاكية للموازنة العامة، وما يشير له التقرير الاقتصادي للدولة اليوم ان سياسات تحرير الاسواق المالية لم توفر تدفقات نقدية اجنبية كما كان متوقعا لها، وبقيت ثلاثة اجيال من العراقيين في الخارج متمنعة عن مساهمه في تحويل مدخرات الدخل لتساهم في اعادة انتاج الرأسمالية الوطنية على الرغم مما توفر لها من تسهيلات قانون الاستثمار الجديد في العراق(11)

رابعاً- الرأسمالية الوطنية الصيرورة والاحباط

لم تكن صيرورة الرأسمالية الوطنية في العراق كأحد اهم القوى الاجتماعية للتطور الرأسمالي حاضرة وفقا للمسار تاريخي مع مهماتها التاريخية في تحقيق تطور الاقتصاد الرأسمالي فلم تستند هذه الصيرورة الى مسار منهجي تاريخي على وفق ما جاءت به التجربة الاوربية فحضور هذه الطبقة قبل ظهور الدولة في العراق بداية عقد العشرينات في القرن الماضي ممثلا في بعض الملكيات الزراعية الاقطاعية ذات الطابع القبلي الى جانب الملكيات التجارية على نطاق بسيط وهذا المستوى الطبقي من الملكية لم يترشح عنه الانتقال الى بيئة اجتماعية جديدة من الرأسمالية الصناعية لأسباب مرتبطة بعلاقات الانتاج الاجتماعية في التخلف ، بل على العكس من ذلك كان وجود قانون تسوية حقوق الاراضي الزراعية للعام ١٩٣٨ ساهم في تركيز الملكيات الاقطاعية ولم يتوفر مع هذا القانون قدرة الاقطاع في العراق في التحول الى اقامة نمط من علاقات الانتاج الرأسمالية في القطاع الزراعي . حتى استمرت مساهمه القطاع الفلاحي عند ١٧,٧% من تكوين الناتج المحلي الاجمالي حتى نهاية عقد الخمسينيات وعلى هذا النحو لم يشهد الاقتصاد العراقي صيرورة فاعلة للرأسمالية الوطنية الصناعية او حتى التجارية كشرط تاريخي للمراحل الانتاج في انماط الانتاج رغم ما اتيح في هذه المرحلة من بيئة تشريعية تساعد على ظهورها مثل قانون تشجيع المشاريع الصناعية في عام ١٩٢٩ حتى كان مستوى فعالية الصناعية محدودا في مشروعات صناعية بين الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي لم تتعدى ٩٦ مشروعا صناعيا ساعد المصرف الزراعي الصناعي الذي تأسس عام ١٩٤٠ على تمويلها ثم واجهت بعض المشروعات الصناعية الخاصة الكبيرة بعد قيام مجلس الاعمار في الخمسينيات من مزاحمه (12)على نحو ما اشرنا له سابقا من هذا البحث.

ان الرأسمالية الوطنية في العراق وبحسب مكونها الاجتماعي والثقافي لم تدرك مهامها التاريخية في تحقيق التطور الرأسمالي فهي على مستوى متدني من القدرة على ممارسة دورا رياديا ، فهي منذ صيرورتها كانت رأسمالية هامشية الادوار على مستوى التراكم الرأسمالي وعلاقات الانتاج في اطار تقسيم العمل الاجتماعي لم يكن يوما لصالحها بل يفرض عليها ذيلية لراس المال الاجنبي من خلال فعالياتها بين اعمال الوساطات والوكالات التجارية لها من خلال مزاولة النشاط التجاري فهي لم تكن يوما الرأسمالية القادرة على تحقيق القيم المضافة من خلال النشاطات الإنتاجية ولا تتعدى في اداءها مهمته لممارسة النشاط في قطاعي الانشاءات وتجارة التجزئة والجملة و كذلك خضعت هذه الطبقة الى تأثيرات الطائفية والتوزيع القومي للسكان ولهذا لم تشهد المناطق الوسطى والجنوبية للعراق ظهورا يذكر للرأسمالية الصناعية وعلى الرغم من كون البنية الاجتماعية-الاقتصادية في العراق تعتبر بنية تتمتع بمستوى ممتاز من الوجود الطبقي الرأسمالي لان البورجوازية والطبقات الوسطى والبيروقراطية تشغل حيزا مهما من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الا ان هذه الطبقة لم تكن على المستوى التاريخي في الطبقة الرأسمالية الوطنية العراقية التي توافرت لها اسباب النمو والديمومة بل انها في فترات تاريخية تتراجع الى حد التلاشي ولا يعني هذا ان الرأسمالية كانت لا تمتلك المهارة والقدرة على تحسين فرص مساهمتها في تراكم راس المال الثابت والصناعي منه تحديدا. فهي كانت في مراحل تاريخية تمتلك موارد مالية وقدرة تنظيمية ممتازة الا ان هذه الطبقة ليس لها اية رغبه في بناء التراكم الرأسمالي الصناعي لأنها كانت الى جانب عدم موائمة البيئة المؤسسية ومزاحمة مشروع رأسمالية الدولة الوطنية لها كانت طبقة لا تمتلك منهجا فكريا منظما يعمل باتجاه مشروع ادارة الصراع مع مشروع رأسمالية الدولة المركزية لذلك نشهد في العراق الا حضورا طاغيا لأحزاب اليسار الراديكالي، كما ان هذه الطبقة لم تكن على مستوى يذكر من القدرة على الابداع وتخليق الفعالية الاقتصادية، كما انها لم تمارس الا تلك الفعاليات التي جعلت منها رأسمالية او لبغاركية او شبه اقطاعية تمارس فعاليات ترتبط بتوريد البضائع الاجنبية والمتاجرة بها او فعاليات ترتبط بتنفيذ المقاولات الانشائية للحكومة او عقود التجهيز . لهذا كله كانت الرأسمالية الوطنية العراقية بين الصبا والمراهقة دون ان تشهد الشباب والنضوج.

خامساً :ملاك الدولة المركزية بديل الرأسمالية الوطنية

اذا كان العراق كما هو الحال في جميع التشكيلات الاجتماعية ،الاقتصادية في المشرق العربي وغربة لم تشهد وجود ريادي فاعل للرأسمالية الوطنية كطبقة شاخصة تتمتع بالملكية الخاصة الواسعة لوسائل الانتاج والدورة الانتاجية 13 ولا ذلك الحجم من التراكم الرأسمالي الصناعي حتى يكون لها ذلك الدور الحاضر في التطور الرأسمالي كما هي التجربة الغربية فهذا لا يعني اننا لم نشهد رأسمالية وطنية بمفهومها الاجتماعي الطبقي والوظيفي لكن نستطيع الجزم اننا شهدنا ولا نزال وجود هذه الطبقة لها حضورا على مستوى التراكم ولكنها غير شاخصة بشكلها الطبيعي او القانوني او انها رأسمالية وطنية مستترة في ملاك الدولة المركزية حتى ان الصراعات الطبقية اخذت تخترق الدولة وتؤسسها في الوقت نفسه وانها تتخذ شكلا نوعيا خاصا ويرتبط بقوامها المادي بالمعنى الواسع (بيروقراطيات متنوعة للدولة والادارة والقضاء، العسكر ...الخ) فملاك الدولة يمثل مقولة اجتماعية خالصة ترجع الى طبيعة الدولة مركزية التي نشأت في العراق بعد عقد الخمسينيات من القرن الفائت وهذا الملاك اصبح يحتل موقعا طبقيا يختلف عن الاصل الطبقي الذي تتشكل البرجوازية من خلاله حتى اصبح لاحقا ملاك الدولة العراقية يمارس اعادة الانتاج الخاص وتقسيم العمل الاجتماعي. وهنا تشكل لدينا موقع برجوازي بالنسبة للمستويات العليا منه وهو مستوى برجوازي تمثله المستويات الوسطى والعليا من ملاك جهاز الدولة.

هنا افرزت الدولة المركزية من خلال رأسمالية الدولة لمحتوى طبقي يمارس دور الرأسمالية الوطنية من خلال رأسمالية الدولة وهي تفرض تقسيم عمل اجتماعي تستولي من خلاله على نسبة كبيرة من الفائض الاقتصادي للمجتمع وتحقق الرأسمالية الخاصة عبر قطاعات الاسكان والتشييد والمقاولات ثروتها فالمدراء التنفيذيون والسياسيون من جهاز الحكومة العراقية وفي جميع مراحلها واختلاف انماطها اصبحوا يمثلون صيرورة مختلفة للراس مالية المالية الوطنية حتى اخذت الدولة تدريجيا عبر جهاز بيروقراطي متضخم مولدا لها وعلى الرغم ان الدولة حاولت ان تستخدم خطابا اقتصاديا بمحتوى اجتماعي قائم على العدالة وتبنيها منهجا اشتراكيا بعد الستينيات حتى انهيارها عام ٢٠٠٣ الا انها تتمكن من حد قدرة ملاكها لتحقيق النهب وتراكم الثروة الخاصة بها من خلال منظومة ممارسات غير قانونيه مفسدة كالاختلاسات المنظمة والعمولات وتلاعب بالعقود الحكومية والوساطات والمرابحة والاثراء على حساب جهاز الدولة ويشير عصام الخفاجي الى ان اصبح هذا نسق من تبادل في تكوين راس المال بيت الدولة وجهازها البيرو قراطي العراقي(لا ينفي على الاطلاق حضور الرأسمالية الوطنية في الاقتصاد العراقي) ولكنه على الاقل يمكن ان يشير بوضوح الى حضور الراس مالية الوطنية بين الاعلان الشرعي بشكل محدود وبين حضور مستتر لها من خلال ملاك الدولة في جهازها البيروقراطي.

ولعل المظهر البارز اليوم على هيئة الدولة العراقية ذلك النمو المفرط في مكونها البيرو قراطي نتيجة ذلك النوع من التضخم في جهازها الاداري وما يرافقه من تضخم في انفاقها الجاري العام وهذا النمو يشير بدلالة واضحة على ميل الدولة للأفراط في المركزية والتراتيبية والسيطرة على نحو ازاحة اية ادوار تذكر او فرص حقيقة امام نمو الطبقة الرأسمالية في العراق كأن الدولة لا تحمل معها اليوم مشروعا جادا في تعديل نمط الانتاج القائم الى نمط انتاج رأسمالي وفقا للمقررات الدستورية الجديدة في العراق.

سادساً:الطبقة الوسطى(middle class)فاعل اقتصادي ممكن

تاريخياً تشكلت الطبقة الوسطى في العراق على وفق تطور انماط الانتاج وتشكيل الدولة العراقية الحديثة ،فالدور الذي مارسته الدولة كمنظومة اجتماعية –اقتصادية في تخليق وصيرورة الطبقة الوسطى كان بارزاً من خلال ادوارها في تكوين

راس المال البشري وتثبيت المكون القانوني في الملكية ونشوء الرأسمالية الوطنية ،كما ان الطبقة الوسطى العراقية في نشؤهما وصعودهما ونكوسها اثبتت انها تمسك بمهارات فكرية وثقافية ومحاولاتها في تعظيم الريع وتراكم راس المال حتى شكلت الطبقة الوسطى في العراق نحو ٣٥%من سكان المدن ونحو ٢٢% من اجمالي السكان*.وان اهم ما نذهب اليه هنا ليس تلك الاهمية التي تمثلها الطبقة الوسطى على مستوى تشكيل التراكم الرأسمالي بل تلك الاهمية التي مثلتها هذه الطبقة على مستوى الحراك الاجتماعي في اطار تنظيمات اجتماعية حددت فيما بعد المسارات التاريخية في بناء متجهات عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق من فاعليتها في تكوين البيئة الليبرالية او اليسارية والتي مارست ادواراً سلطوية كبيرة في هيكل تشكيل الدولة العراقية ،كما ان المسار التاريخي لنشوء

الطبقة الوسطى العراقية يشير الى تفوق العلاقات الانتاجية الريعية على علاقات الانتاج وخلق الفائض الاقتصادي فالاقتصاد العراقي الريعي كان الية كافية في تخليق الطبقة الوسطى لذلك نجد ان هذه الطبقة لم تكن على درجة كبيرة من الاندماج في علاقات الانتاج والقدرة في الصعود الى مستوى تخليق الطبقة الرأسمالية ،فعلى مستوى تصنيف هذه الطبقة في السلم الطبقي للمجتمع الاقتصادي العراقي كانت الطبقات الوسطى الدنيا من صغار الموظفين والشرائح العاملة في السوق ومن ذوي المهارات يمثلون نحو ٤٠% من تكوين الطبقة الوسطى وهذا المستوى الطبقي لا يمثل أية أهمية في مستوى الحراك على تحقيق مستوى من التراكم لكن ما يمكن ان تشكله الطبقة الوسطى العليا في العراق والتي تمثل ما نحو ١٥%من اجمالي الطبقة من رجال الاعمال وموظفي الدولة والتكنوقراط واصحاب المهن الحرة من امكانية او فرصة حقيقية في تخليق الرأسمالية الوطنية خاصة اذا ما ادركنا وعلى نحو ما عرضنا له في اهمية ملاك الدولة من هذا البحث اذا ما توفرت علاقات جديدة في تفاعل الدولة والسوق ، وهي يمكن ان تكون ذات الادوار التي مارست هذه العلاقة بين الدولة العراقية الجديدة في مطلع العشرينات المتأثرة في فلسفة النهضة والليبرالية ووجود علاقات سوق ماركنتيلية اتاحت لنشوء طبقة وسطى اقرب تفاعلية مع السوق ومصادر التراكم الرأسمالي.

حتى اصبحت هذه الطبقة تنمو في ظل بيئة من الروح الحية التي تسربت الى جسد المجتمع العراقي نتيجة لعوامل خارجية وداخلية تمثلت بتغير منطق السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الاولى (١٤) ومع تنامي وجود الطبقة الوسطى شهد الاقتصاد العراقي تبدلا واضحا في التحول من علاقات الانتاج الاقطاعية الى علاقات انتاج ماركنتيلية كما مارست هذه الطبقة دورا في ادارة التحول السياسي للعراق مع بداية عقد الخمسينات للقرن العشرين.

ان الطبقة الوسطى العراقية اخذت تشهد نكوصا واضحا في نموها وفي تأثيرها مع تصاعد الكوليانيالية السياسية في مسار ادارة السلطة في العراق بعد عام ١٩٥٨ الا ان هذه الطبقة تراجعت امام سطوة الدولة التسلطية القمعية وحتى ان مارست بعض ادوارها فهي لا تتعدى ادوار المهادنة ، وتعرضت هذه الطبقة الى السحق من الغاء الحرية الثقافية والسياسية الى مستوى النفي والتجويع في عقد التسعينات من القرن وتراجع قيم كثيرة للطبقة الوسطى امام صعود قيم العبودية وضمور القيم المدنية (عدا الكبار من العسكريين الذين اتيحت لهم مصادر نهب واسترقاق لجنودهم حتى هيأت السلطة لهم مصادر الاثراء حتى شكل الجزء الاكبر من الطبقة الوسطى العليا من التشكيلة الطبقية في العراق) احدث التغيير في العام ٢٠٠٣ ومابعده من تدفقات ريعية كبيرة في الاقتصاد العراقي وتطور بطيء في حجم الناتج الاجمالي الى زيادة في حصة الفرد من الدخل من ٧٥٠$ سنوي في مطلع الالفية الثالثة الى٧٠٠٠$ دولار حاليا(١٥).

ان جانب المحاولات في تخليق مكونات سوق الليبرالية يعتمد علاقات انتاج ريعية في جانب منها وعلاقات انتاج ماركنتيلية او ليغاركية في جانب اخر كمولدان للدخل ، لكن مع هذه التحولات لم يتم اعادة فرض ادوار فاعلية للطبقة الوسطى المتوسطة ، واذا ما توفرت طبقة وسطى عليا في ظل ادارة حكومية على ادنى مستوى من الشفافية وهزالة ادوات الرقابة والضبط، كما ان السلوك الاستهلاكي لمعظم الطبقة الوسطى لايزال يتمتع بميل عالي للاستهلاك او البحث حن مصادر خارج العراق في توظيف الاموال والذوبان في السوق الاستهلاكية العالمية ، وحتى تلك التراكمات المالية الادخارية الكبيرة لدى الطبقة الوسطى العليا في العراق لم تجد علاقات سوق انتاجية داخلية توفر لها التحول الى طبقة رأسمالية موازية للنفوذ الريعي للدولة.

سابعاً :من الريع الى تراكم رأس المال الوطني المستدام.

على وفق ما تم ذكره فان الاقتصاد العراقي اليوم وبعد موجة الاحباط المفرط الناجم عن سبعة عقود من هزيمة مقررات التطور الرأسمالي والرأسمالية الوطنية وتضخم الدولة المنتشية بريعها اصبح اكثر الاقتصادات في منطقة الشرق اعتمادا على ريع النفط وحطاماً من هيكل اقتصادي مشوه و اكثر انكشافا امام السوق الدولية حتى صار اليوم هبوطا في اسعار النفط بمقدار دولارين يشير الفوضى في تصرف الدولة وملاكها ازاء اعداد موازنة تصريف اعمال دون تنمية .

اليوم نواجه هزيمه كبرى لرجوع الرأسمالية الوطنية العراقية التي شهد على طول تاريخها مراحل الصبا والمراهقة والشيخوخة امام تزاحم رأسمالية الدولة واذا كنا اليوم نعرض حضورا لهذه الطبقة فهو حضورا لطبقات اولبغارلبية ليس لها مشروعا حاضرا في مقررات التطور الرأسمالي على وفق ما شهدته التجربة الاوربية في الرأسمالية الوطنية التجارية او صناعية وليس هناك في المدى القريب ان يشهد مسار تطور في الاقتصاد العراقي الا فعالية الدولة المركزية المتضخمة وذلك الريع الذي يجتاز اكثر من اعمال البلديات وادامه ملاك الدولة ، وهي على هذا النحو من الهشاشة في بنيتها الفوقية او ارادتها الوطنية وعمق ازمتها في الوجود وقلقها الامني لا تمتلك القدرة على ان توفر مشروعاً لدولة قادرة على تفكيك علاقات الريع والتحول الى علاقات خلق القيمة المضافة او علاقات سوق فهي لا تمتلك القدرة على بناء مشروع (الدولة /السوق) وهي اليوم حتى غير قادرة للاستمرار في بناء مشروع(الدولة /الامة) في ظل صعود يوتيبيا الاحتراب الديني والاثني القائم على عقائد شعبية صلبة.

<u>التوصيات</u>

على مستوى منهجيه هذا البحث لا نضع من التوصيات البروتكاولية شيئا مما نعرفه من دراسات الاكاديميين في مما ينبغي وفيما يراه ولكن نكتفي هنا ان نشير ان تعديل مسار التطور الرأسمالي في العراق تتطلب منهجا فلسفيا واضحا بصدد قيادته وفقا لعقائد صلبة في المنظومة التي تحقق التطور الرأسمالي ولا اقصد هنا بناء نظريا فهذا النوع من البنية النظرية والعلمية اصبحت خاصة تاريخية اليوم لكن ما أريد تأكيده هو ان يكون هنالك عقائد راسخة في التوجه نحو بناء منظومة السوق الرأسمالي واول هذه الشروط هو وجود ذلك تحول في تعديل نمط الدولة ،الدولة التي لها عقيدة في الرأسمالية لا دولة ترتكز الى ذاتها وتنمية سلطاتها الريعية ومركزيتها هذا من جانب ومن جانب اخر يشترط في تخليق لطبقة رأسمالية تمتلك مشروعا وطنيا في تحقيق التطور الرأسمالي لا طبقة تهادن الدولة في ازاحتها عن دورها التاريخي و طبقة ترضى ان تكون جزءا من ملاك الدولة وتشاركها فنون النهب من خلال مهارة الادارات العليا في الافساد، ومالم تتوفر طبقة رأسمالية تمتلك حضورا سياسيا من خلال وجود قوة ضغط حزبية منظمه تحاول من خلالها الحضور في القرار السياسي الاقتصادي للدولة في مرحلة اولى على الاقل سوف لا نجد امامنا الا ذلك النوع من الدولة التسلطية المركزية وراسماليتها وغياب التطور الرأسمالي المطلوب.

كيف لنا ان نجد الرأسمالية الوطنية المطلوبة على هذا النحو؟ نقول ان الدولة هي الابتداء وهي المسؤولة عن تخليق هذه الطبقة مثلما فعلت الدولة في التجربة اليابانية التي خلقت الرأسمالية من الاعلى، طالما ان الرأسمالية الوطنية العراقية ومنذ نشوءها لم تتمكن من الصعود وتخليق (الدولة / الطبقة) كما هي في التجربة الاوربية الغربية. ومهما يكون الجدل حول دور كل من الدولة والرأسمالية الوطنية في العملية الاقتصادية والاجتماعية لا بد من اعتماد منهجا ليبراليا لإحداث التطور الاقتصادي وهذا الاعتماد يتطلب على الاقل تخلي الدولة عن ادوارها كدولة تمارس وظائف الخدمة البلدية او الخدمات التقليدية الى اعتماد الدولة لأدوار احداث التنمية الاقتصادية والتي هي في معناها الواسع تعني عملية التصنيع والزراعة الحديثة وممارسة ادوارها في بناء القدرة العلمية والتقنية للمجتمع، وهذه الادوار لا

يمكن للدولة ممارستها الا مع وجود تشكيلة(اجتماعية /اقتصادية)لتبادل الادوار في مكوناتها المؤسسية والطبقية وفقا لمنهج فكري اقتصادي ليبرالي يحقق متطلبات وشروط التطور الرأسمالي الذي يعتبر وجود الرأسمالية الوطنية طبقة تمارس فعالية اقتصادية قادرة على تحقيق علاقات الانتاج الرأسمالية دون ان يعني ذلك التخلي عن تكييف المتطلبات الاجتماعية في الاستقرار والتوازن الاجتماعي المقبول وعلى وفق فرص المنافسة في السوق

الليبرالية٠ان هذه المتطلبات التي اشرنا لها حتما تتطلب ثمنا اجتماعيا ربما يكون قاسيا لكن على الاقل ان متطلبات حضور المستقبل الافضل يعني حتما التخلي عن الفرص الكاذبة اليوم .

ومع افتراض ان الدولة العراقية ستحقق ولو لأجل وجودها كدولة امة فان البرنامج الاقتصادي الذي يحقق شروط التطور الرأسمالي للعراق سيعتمد ابتداءا على :

١- تخلي الدولة وبشكل معجل ودراماتيكي عن ملكيتها للمشروع الصناعي والزراعي الى الرأسمالية العراقية الخاصة (القابعة اليوم في ملاك الدولة و في الطبقة الوسطى العراقية العليا الحاضر منها في الداخل في الاعمال العقارية والتجارية او من يمارس المضاربة المالية في الخارج) وعلى وفق برنامج علمي وفني للخصخصة ، وان كان يقبل التخلي عن هذه المشروعات العقيمة اليوم مقابل ٢٥% فقط من قيمتها السوقية وفقا لشروط تعاقدية قانونية ذات محتوى وطني.

٢- العمل على بناء منظومة مالية اكثر ليبرالية تستجيب لمتطلبات تداول راس المال والتمويل وتعبئة المدخرات واكثر قدرة على الاندماج بالسوق المالية الدولية.

٣- وجود برنامج وطني في الضمان الاجتماعي يدفع عن اثار التحول الى علاقات السوق في الانتاج والتوزيع.

٤- وجود منظومة سياسية ليبرالية حقيقية تسمح بتعديل مناخ السياسة والعمل.

٥- الذهاب الى بناء ثقافة مجتمعية وتعليمية ليبرالية وازاحة صلابة العقائد الثقافية الشعبية وهي المهمة الاكثر صعوبة التي تواجه تحقيق التطور الاقتصادي الرأسمالي.

٦- نهية المناخ الاقتصادي العام الدي يتضمن اصدار القوانين وتشريعات و الحوافز المختلفة لعملية النمو في انشطة القطاع الخاص

٧- اعتماد السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف توشيع قاعدة الملكية الخاصة مع خروج الدولة يشكل تدريجي من النشاطات الاقتصادية لصالح السوق والمنافسة

المصادر

١- نيكولاس مابولاتتزيس, نظرية الدولة ،ترجمه ميشيل كيلو، دار الغرابي , بيروت، لبنان ،ص١٦٨ .

٢- عصام الخفاجي,رأسمالية الدولة الوطني ,دار ابن خلدون ,بيروت ,١٩٧٩,ص ١٦٠

٣- خلدون حسن النقيب ،الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ص ٦٢

4- موسى خلف عواد ، شروط التطور إلا رأسمالي في البلدان النامية ، اطروحة دكتوراه جامعة بغداد ١٩٩٩ ص ٦٢.

٥- خلدون حسن النقيب مصدر سابق ص ١٦٠٥

٦- محمد سليمان حسن, التطور الاقتصادي في العراق الجزء الاول ١٨٦٤-١٩٥٨ بيروت، ١٩٦٥،ص٤٥١،ص١٨١

٧- مظهر محمد صالح ، العراق ومستقبل اللبرالية الجديدةwww.bah zani.net

٨- عصام الخفاجي مصدر سابق ص ١٤٣

-9مظهر محمد صالح تراكم راس المال (السالب وايدلوجيا الصراع في محاور السياسة الاقتصادية www.cbi.q/index.php?pid=puplication and lang=ar

-10 - نبيل جعفر عبد الرضا ،الاقتصاد العراقي في مرحلة ما يعد السقوط ،طبعة اولى ، بغداد ، مؤسسة وارث الثقافية ٢٠٠٨ ،ص ٣٦-٣٣

١١- مظهر محمد صالح مصدر سابق ص ٥.

١٢ – محمد سلمان حسن مصدر سابق ص ١٧٨

13 برهان الدجاني، دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ، القطاع الخاص و القطاع العام في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ١٩٩٠، ص ٧٨،ص.٣٦٣

_14صلاح الموسوي ,دور الطبقة الوسطى في العراق -www.saptaliassar org/../salahAlmusawyo4.htm

15 - كاظم حبيب، اراء حول الطبقة الوسطى بالعراق وقضايا اخرى، www.ahewar.org/depat/sho.artasb?=413314

.